

## تقرير عن:

# مؤتمر الطاقة العربي الثامن: الطاقة والتعاون العربي

عمّان، ١٤-١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦

## عدنان مصطفى

وزير النفط والثروة المعدنية الأسبق - سوريا.

والخالص هذا، يبدو مجدياً ضرورة التذكير بأن «مؤتمر الطاقة العربي» قد انطلق، منذ النصف الثاني لعقد السبعينيات من القرن العشرين الفارط، ليعبر عن زخم عزيمة مجلس وزراء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) في إعلاء راية «الحوار» الطاقوي العربي - العربي من جهة، والعربي - الدولي من جهة أخرى، باعتبار أن لا مناص لأمم الأرض من الانخراط في حوار طاقي براغماتي يوصل منتجي المصادر الطاقوية، والبتروولية منها بخاصة، ومستهلكيها إلى:

(١) إرساء أسواق الطاقة العالمية على أسس اعتماد متبادل منصفة.

(٢) ترشيد استغلال المصادر الحفريّة وفقاً لواقعها النضوبي من جهة وحاجات التنمية المحلية والإقليمية والدولية المدنية من جهة أخرى.

(٣) تمكين الدول المنتجة للمصادر البتروولية، بخاصة، من إنماء ذاتها وتحقيق القيم المضافة إلى هذا المصادر بما يعزز من

## شمعة متوقدة في مهب الريح!

في حلقة الزمن العربي الصعب الغاشية، وفي عين عاصفة التوحش الشمالي المتعظم، التي تهب على الوجود الحضاري العربي اليوم، وعلى مشارف ارتفاع حدة تطرف هجوم تحالف قوى الشمال على مصادر الوطن العربي التنموية، جاء ميعاد انعقاد «مؤتمر الطاقة العربي» العتيد، فحدث وانعقد في دورته الثامنة في عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية (عمّان) ما بين ١٤ - ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦ تحت شعار «الطاقة والتعاون العربي»، حيث تبين جلياً أن المؤسسات المشرفة على انعقاده، بقيادة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) وهي: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وجامعة الدول العربية، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين) قد بذلت منتهى جهدها العلمي الممكن بما يزكي نَفَسَ العمل الطاقوي العربي المشترك الكامن في صلب عقيدة أوابك العتيدة. وفي بداية تقويمنا المخلص

هل خلص هذا الملتقى العربي - الدولي - الاستراتيجي بنتيجة أعماله إلى ما: يعزز الطموح الطاقوي العربي نحو المستقبل، ويكبح الجموح الشمالي السائد في مختلف بنى الطاقة العالمية المرهضة اليوم؟

وإن يتطلب «تقويم» عطاء الحشد الفكري الطاقوي الكبير الذي تكشف في هذا المؤتمر كتاباً لا يُحَدُّ، فإننا في هذا المقام سننقل تقويمنا بجلاء رؤيتنا الواقعية لمؤتمر الطاقة العربي الثامن، وذلك انطلاقاً من عزيمة مساهمتنا المتواضعة في صنع بدايته سابقاً، وانتهاءً «بالإنصات» إلى الأصوات المخلصة الجميلة التي غردت فيه، وذلك وفق أمني عشاق العمل العربي المشترك من جهة، إضافة إلى «لحظ» الأفكار الأصلية التي انطلقت، بين الحين والآخر، عبر حواراته الجادة من جهة أخرى. وبعيداً عما تكشف في الأعمدة النظرية الثلاثة الأولى - المبينة أعلاه - لمهمة المؤتمر، تبين لنا أن «قوى الشمال القاهرة» (Force Majeure of the North) قد خطفت كل جهود حوار المنتج - المستهلك للبترول التي كانت بعهدة منظمتي (أوبك) و(أوبك)، لتصنع من أجلها كياناً جديداً يحمل اسم: «منتدى الطاقة العالمي» (International Energy Forum (IEF))، رفعت لواء مقره في الرياض، وعززت جهوده مادياً من دون حدود (!؟). وتجدر الإشارة هنا إلى أنه سبق لنا في عمود رأي نشرناه قبيل سفرنا إلى عمان لحضور «مؤتمر الطاقة العربي الثامن»، بعنوان: «المنتدى الطاقوي الدولي: هل إلى خروج من سبيل؟»، تعرضنا فيه بكل الموضوعية لشأن القوة القاهرة التي تغذي نشاط هذا المنتدى على حساب تغييب كل من (أوبك)

مواكبة الشعوب المالكة هذه المصادر لمسيرات التنمية الحضارية العالمية، وهو توجه شمولي ينبع من قلب مبررات وجود منظمتي الدول المصدرة للبترول (أوبك) والأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) على حد سواء.

وانطلاقاً من عتبة التقدم الصلبة هذه، تابع «مؤتمر الطاقة العربي الثامن» مهمته نظرياً عبر:

(١) محاور طموحات الأمة العربية في تحقيق أصول الاعتماد المتبادل بين الأمم،  
(٢) اختبار مصداقيات أمم الشمال في حواراتها مع أمم الجنوب المنتجة للمصادر الطاقية الخام، والبترولية منها بخاصة.

(٣) النظر ملياً في مجريات التطور الطاقوي العالمية والسوقية منها بشكل خاص.

(٤) عرض وتحليل بعض التوجهات التنموية الطاقية القطرية العربية واستخلاص العبر اللازمة لتنسيق مختلف جوانب العمل العربي المشترك فيها.

(٥) دراسة عامة لواقع مؤسسات التنمية الطاقية القطرية العربية واقتراح أبعاد عملية جديدة لتلاحمها وتكاملها.

(٦) دراسة بعض المشاريع الطاقية العربية المشتركة والخروج من كل ذلك لاقتراح أفكار جديدة لمشاريع إنماء عربية مناسبة.

(٧) التفكير بشكل معمق ما (!) في خيارات الأمة العربية الممكنة لإرساء صناعات طاقية جديدة ومتجددة على النحو الذي تسير وفقه أمم الشمال في تعزيز بقائها التنموي في ضمير المستقبل.

(١) الطبيعة النضوبية للمصادر البترولية العربية.

(٢) الحاجة إلى ترشيد الإنتاج البترولي العربي.

(٣) ضرورة التفكير بمصادر طاقة بديلة.

(٤) حث المفكرين الطاقين التنمويين العرب على التمعن ملياً في بروتوكول كيوتو، ومن ثم الأخذ بنظر الاعتبار مسيرة شبح الدفآن العالمية.

وكان ذلك مصدراً لانزعاج معظم السياسيين العرب الكبار من نوي الأبواب غير الضيقة، حتى أن أحدهم، وهو على رأس حكم أحد البلدان العربية اليوم، عاتبنا بكل الجدّة وقتذاك قائلاً: «حينما نتحدث في مثل هذه الشؤون، تكون بالنسبة إلينا قد انضمت بشكل سافرٍ إلى من يعزّو نتاج هذه الدعاوى (!) إلى البترول العربي، فمن يقول عن زيتته أنه عكّر؟»، فسبحان مغير الأحوال. سألت معظم حضور المؤتمر من الإعلاميين والمراقبين من الأصدقاء الذين جاءوا لزيارتنا خلال وجودنا في عمان، عن قدر الإعلام المحلي والعربي والدولي الذي تمت من خلاله تغطية أعمال المؤتمر، فقليل لنا إن معظم الأضواء قد تسلطت فقط على تحركات وأقوال المسؤولين العرب الذين عبّروا أعمال المؤتمر مظهرين قناعاتهم الرسمية السياسية ليس إلا. ولست متأكداً بعد من أن قناة «الجزيرة» قد قامت بتغطية المؤتمر مباشرة، باعتبارها تقوم - مشكورة - بتغطية كل الأحداث التي تجري داخل الوطن العربي وخارجه.

ثمة من يتساءل قائلاً: «ما سبب هذا

و(أوابك) العتيدتين. والمثير في هذا الشأن أيضاً أن الأمين العام لمندى الطاقة العالمي إياه، أي الدكتور أرني فالتر (Arne Walther) قد دعي للمساهمة في أعمال الجلسة الفنية الرابعة للمؤتمر الخاصة بالتطورات المؤسسية في أسواق الطاقة العالمية، حيث فاجأنا بإعادة تلاوة خطابه الذي ألقاه يوم الاثنين ٢٤ نيسان / أبريل ٢٠٠٦ أثناء انعقاد «مندی الطاقة العالمي» في قلب الدوحة عاصمة الدولة القطرية، فأصاب الكثير منا بمزيد من العناء ونحن نتصور انتقاد منظمتنا العتيدة (أوابك) قيادة الحوارات الطاقية العالمية الناجحة من دون ريب، وبخاصة تلك التي كتب لنا شرف الإسهام فيها في كل من أوروبا واليابان. وعلى الرغم من هذا الحدث غير المتوقع، فقد شهد هذا المؤتمر الفريد «حضوراً» شخصياً مميزاً لبعض قادة العمل العربي التنموي المشترك، وجاء في مقدمهم معالي الأستاذ عبد اللطيف الحمد (المدير العام ورئيس مجلس الإدارة للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الاجتماعي).

## الدخول من الباب الضيق!

لا ريب في أن «مؤتمر الطاقة العربي الثامن» قد دخل، طائعاً أو مختاراً، من الباب الإعلامي الضيق، وهو حال لا يتناسب مع المثل البدوي العربي القائل: «من أراد أن يعمل جَمَلاً فَلْيُعِلْ باب داره»، وهو ما يبغيه معظم أصحاب القرار البترولي العربي الكبار من أصحاب الأبواب العالية على الدوام، فكم من موقفٍ مررنا به، منذ مطلع عقد سبعينيات القرن العشرين الفارط وحتى اليوم، وأردنا التحدث من خلاله عن:

المنظمة، إضافة إلى عدم الإشارة المناسبة إلى بعض الأعمال العربية المشتركة الرئيسية التي نعزز بها جميعاً.

تجدر الإشارة هنا إلى أن ثمة من وجد في هذه الثغرة مجالاً «لوعظ» الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفظ (أوابك) في بعض الشؤون التي يأتي على رأسها ما غفل عنه بعض بحوث إدارات المنظمة، المشار إليها أنفاً. وقد تبين لنا لاحقاً أن معظم المؤتمرين قد اعتبروا هذا النصح يقع حتماً في خانة إشارة أمير المؤمنين، علي بن أبي طالب (عليه السلام) إلى مثل هذه الأحوال، حين قال: «النصح بين الملأ تقريع». وعند الرجوع إلى تحديد عمق (Depth) باب دخول المؤتمر أعماله، يمكن القول إن الأعمال البحثية المقدمة في إطار الجلسة الفنية الثالثة والخاصة باستهلاك الطاقة وترشيده مثلاً قد رسمت، بفكرٍ بحثي متقدم، ملامح طيبة لاستهلاك الطاقة العربي، وابتكرت آفاقاً مؤملة لترشيده وتطويره كي يواكب ما يجري في شأنه في عالم الشمال.

لقد عملت ورقة البحث الشاملة المقدمة للمؤتمر بعنوان: «استهلاك الطاقة في الدول العربية: الحاضر والمستقبل» والتي تم تحقيقها بإشراف الدكتور جميل طاهر (مدير الإدارة الاقتصادية في الأمانة العامة - أوابك)، على تحليل اتجاهات وأنماط استهلاك الطاقة في الدول العربية خلال العقدين الماضيين من حيث إجمالي الطاقة المستخدمة، وأنواع الوقود المختلفة، مع التركيز على العوامل الرئيسية التي تؤثر في مستويات الاستهلاك مثل النمو الاقتصادي والنمو السكاني وأسعار الطاقة، كل ذلك

الدخول من الباب الإعلامي الضيق؟». أعتقد أن الجواب الوحيد الممكن عن هذا السؤال هو: «انطفاء أنوار الحوار البترولي العالمي»، في ساحات وجود منظمتي (الأوابك) و(الأوابك)، الأمر الذي حال دون رؤية الكاميرات الإعلامية لما يجري لدينا في «مؤتمر الطاقة العربي الثامن»، على الرغم من يقيني أن تقنيات التصوير العصرية باتت تعمل بكل وضوح في مجالات الضوء ما تحت الأحمر وحتى في ما فوق البنفسجي، حتى تقوم بمتابعة حياتنا العربية فضائياً ليل نهار. وباعتبار أن الأبواب، ضيقة كانت أو عالية، تحمل أبعاداً ثلاثة أي: طول وعرض وعمق، فإن عرض (Width) حقائق الطاقة العربية - المتكشف عبر خطب بعض وزراء الأقطار العربية - قد «اسقم» الرغبة في متابعة المؤتمر تفاصيل تطبيق استراتيجيات وسياسات الطاقة القطرية العربية في ما بين المؤتمرين السابع والثامن الجاري، وهو وافد مغث حقاً أصاب معظم حضور المؤتمر، فخيّب آمالهم في التعرف حقاً على ما يدور من جهد تنموي طاقي داخل أقطار الوطن العربي الكبير.

ولا بد من الإقرار بأن هذا «السقم» قد تفشى قبل أن يبدأ المؤتمر أعماله، وذلك حينما تمّ تقديم معظم الأوراق القطرية، إلى الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو (أوابك) من دون أخذ رأيها العليم في طبيعة توجهها، على هيئة تقارير مكتبية متفاوتة الشفافية/الضبابية، الأمر الذي عرّض بعضاً من بحوث المؤتمر الرئيسية، التي قدمتها الأمانة العامة، للنقد الشديد. شاهد ذلك، إغفال ورقة الإدارة الاقتصادية للمنظمة في شأن تطوير الإمكانيات التقنية البشرية في إطار عمل

● تزايد استهلاك الدول العربية من الغاز الطبيعي أكثر من ضعفين في الفترة ١٩٨٥ - ٢٠٠٥، إذ ارتفع من ١٠٩٦,٥ ألف ب م ن/ي عام ١٩٨٥ إلى ٣٣٤١ ب م ن/ي عام ٢٠٠٥، أي بمعدل نمو سنوي بلغ ٥,٧ في المئة. ومن المتوقع أن يصل الطلب على الغاز الطبيعي، في الدول العربية إلى ٦,٤ مليون ب م ن/ي عام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٣,٣ مليون ب م ن/ي عام ٢٠٠٥، أي بمعدل نمو يصل إلى ٤,٤ في المئة سنوياً.

ويبقى ثمة سؤال مهم لم تتعرض دراسة الدكتور جميل طاهر وجماعته للإجابة عنه يقول: «هل ستسمح عقيدة الفندقة البترولية التي تنفذها إمبراطورية النفط الكبرى بمنتهى القسوة اليوم، بأن يقوم العرب باستجرار هذه المقادير المنظورة أعلاه من ثرواتهم البترولية الذاتية وليس غيرها، لصالح بقائهم العربي المتواضع؟». على أي حال، نعتقد أن ثمة جواباً عربياً وطنياً واحداً على هذا الأمر يقول: في حال أفلح العرب في المحافظة على هذا التقدير المتواضع، فإنه لن يتم إلا تحت ظلال السيوف، وذلك كما فعلت المقاومة اللبنانية العتيدة في جنوب لبنان مؤخراً.

## في ظل تهديدات رايس وإرهاب بريس

يسجل تاريخ وجود «مؤتمر الطاقة العربي» العتيد، في دورة انعقاده الأولى (آذار/مارس ١٩٧٩، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة) والتي تمت تحت شعار: «العرب وقضايا الطاقة»، أن جميع المفكرين الذين عملوا مؤسساً لهذا المؤتمر

بغرض تقدير الطلب الإجمالي العربي المتوقع على الطاقة لغاية عام ٢٠٢٠. وبنتيجة «التقويم» توصل الدكتور طاهر ومعاونوه إلى بعض النتائج المثيرة، لعل أهمها ما يلي:

● «يظل النفط والغاز الطبيعي المصدرين الرئيسيين للطاقة في الدول العربية، فلا تمتلك الدول العربية، ولا سيما الأقطار الأعضاء في أوابك، الكثير من الموارد المائية التي يمكن الاستفادة منها في توليد الكهرباء، كما لا يوجد لديها الكثير من الفحم، ولا تتوافر لديها الطاقة النووية. وعليه فإن حصة النفط والغاز الطبيعي (البترول) ظلت تشكل حوالى ٩٧ في المئة من استهلاك الطاقة في الدول العربية خلال العقدين الماضيين، بينما لا تتجاوز حصة الموارد غير البترولية ٣ في المئة. كما بلغت معدلات النمو السكاني العربي، والطلب العربي على الطاقة، ونمو الناتج المحلي الإجمالي الجاري خلال (١٩٨٥ - ٢٠٠٥) حدود ٢,٤ في المئة ٣,٨ في المئة ٤,٢ في المئة على التوالي.

● أدى النمو المتزايد في استهلاك الطاقة في الدول العربية خلال السنوات العشرين الماضية إلى ارتفاع متوسط استهلاك الفرد من ٧,٣ براميل مكافئ نفط عام ١٩٨٥ إلى ٨,٩ براميل مكافئ نفط عام ٢٠٠٠ ومن ثم إلى ٩,٤ براميل مكافئ نفط عام ٢٠٠٥ أي بمعدل نمو سنوي بلغ ١,٣ في المئة. كما يتوقع ارتفاع متوسط استهلاك الفرد من الطاقة في الدول العربية ليصل إلى ١٢,٨ براميل مكافئ نفط عام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٩,٤ براميل مكافئ نفط عام ٢٠٠٥، أي بمعدل نمو سنوي بلغ ٢,١ في المئة.

على طلابنا الفيزيائيين في السنتين الثانية والثالثة ما قبل التخرج الجامعية. ونغتنم هذا التقويم لنُهنئ الذي خطَّ هذه الورقة على شطارته(؟!) في عدم وقوعه في خطأ إعطاء الورقة عنوان: «مستقبل الطاقة النووية في الوطن العربي»، وهذا إنصاف لا ريب فيه (؟!).

كما قامت الورقة الثانية، وكانت بعنوان: «مصادر الطاقة المتجددة: التطورات التقنية والاقتصادية»، تم فيها إبداء عرض للعموم (A Layman's Briefing)، وكان عملاً هيناً من دون ريب: تشهد بذلك أفكاره العتيقة (أي أفكار العقد الأخير من القرن العشرين) وأرقامه المادية غير العصرية (أي حقائق عام ٢٠٠٦ مثلاً). ونشهد لهذا البحث من دون تردد بأنه لم يقنع حضور المؤتمر بالعدول عن التفكير عربياً في صدد العمل على تعزيز بحوث وتطوير المصادر الطاقية الجديدة والمتجددة، وبخاصة المصادر الفولطاضوية التي أثبتت جدواها الاقتصادية في الشمال (حيث الشمس تضيئ على الناس هناك بالنور والدفء)، فكيف هو الحال في وطننا العربي العظيم الذي منحه الله نعمة عطاء الطاقة الشمسية في أوجها.

في الوقت الذي اعتذر به للأخوة السياسيين الطاقيين الذين زينوا الورقتين بأسمائهم، وهم رجال مميّزون لهم باع مشهود في العلم والطاقة والاقتصاد، يحق لي عزو قصور الورقتين عن مقاربة الرغبة العلمية - الطاقية العربية الوطنية هنا والراغبة حقاً بالتحدث براغماتياً في شؤون المصادر الجديدة والمتجددة، وذلك من منظور واقعي عربي يساعد على المضي قدماً في حث الحكومات العربية على تزويد مراكز البحث والتطوير الطاقية العربية

كانوا في منتهى عزمهم كي تشتمل رؤيتهم العربية الوطنية على كل احتمالات الشأن الطاقى العربي في المنظورين العاجل والآجل، حيث وضعوا أمام أعين العرب جميعاً حقائق التحديات العربية التي يمكن أن تواجه صناعات الطاقة العربية وهي تتجه نحو حيازة مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، والكهرونووية منها بخاصة، خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين.

وخلال مؤتمر الطاقة العربي في دورة انعقاده السابعة في مصر، حدث، بشكل أو بآخر (!)، «الفرار» الفكري الطاقى العربي بعيداً عن شؤون مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، الأمر الذي تمّ تغييره إلى حد كبير في أعمال «مؤتمر الطاقة العربي الثامن» الأخيرة، فكيف حدث الأمر؟. ربما جاءت حقيقة «التغيير» هذه من اقتصار برنامج المؤتمر على ورقتين لا ثالث لهما: حين تم في أولهما التعبير عن منظور «الهيئة العامة للطاقة الذرية - تونس» لحيازة العرب إمكانية توليد كهرونووية، وكانت رؤية هذا المنظور حسيرة حقاً، في حال جرى في الثانية «نقل» عقيدة مجلس الطاقة العالمي بصدد امتلاك أمم الجنوب المصادر الكهرونووية مثلاً، فكانت عملية النقل كسيرة حتماً، حتى أنها لم تتجاوز في تحركها أي موقع إعلامي شمالي معادٍ للعقيدة الإيرانية النووية، تلك الهادفة إلى حق أمم الجنوب في حيازة التقنية النووية واستغلالها لصالح البقاء السلمى والنماء المعزز.

كما لم تتجاوز هذه الورقة الثانية حدود ما قد يعطى في هذا الشأن ضمن مقررات الطاقة في جامعات الجنوب اليوم، فلقد قامت الورقة الأولى وكانت بعنوان: «مستقبل الطاقة النووية»، بنقل بعض ما نقرره غالباً

المؤتمرين، أمام حكوماتهم، بإقامة تحاور مباشر حول «عقيدة التوليد الكهرونووية»، تلك التي ساهمنا وجميع أخوتنا العلماء العرب من قبل بصياغتها منذ مطلع عقد سبعينيات القرن العشرين الفارط وحتى اليوم<sup>(١)</sup>، وربما طغا غبار تهديدات وزيرة الخارجية الأمريكية، كوندوليزا رايس، أوفاض الخوف من إرهاب السفاح التلمودي شمعون بيريس باستخدام السلاح النووي الصهيوني ضد إيران أو غيرها في الوطن العربي، فحالا معاً دون التفكير بكتابة تعبير «الطاقة الكهرونووية العربية» ضمن ورقة «الهيئة العربية للطاقة النووية».

وفي هذا الصدد أيضاً نعتقد راجين الله أن نكون مخطئين فيه، أنه: ربما لم يستبعد قادة الهيئة العربية للطاقة الذرية البتة خطر قيام الموساد بشن هجوم كاسح على مقر هذه الهيئة في تونس مثلاً، وذلك كما فعلت قبل سنوات خلت واغتالت أحد أبرز قادة المقاومة الفلسطينية هناك.

## حقائق أساسية عند مشارف قمة هابرت

لا ريب في أن معظم الأعمال المدنية (Civilized Deeds) الأصيلة التي أنجزتها البشرية عبر الزمان، وبخاصة تلك المتفاعلة بينياً مع بيئاتها الحضارية (Cultural Environments)، تمكنت بشكل ما من ابتكار: رسائل حضارية أبرز ما فيها تأكيد التزامها باطراد تقدم الإنسانية جمعاء من جهة، ووسائل مدنية - عصرية من جهة أخرى،

بالدعمين المادي والمعنوي على حد سواء.

وبناءً على ذلك أتمنى على الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبتول (أوابك) سحب هاتين الورقتين من أدبيات المؤتمر حفاظاً على رفعة العزم الوطني الطاقى العربي، الناظم لعقيدة «مؤتمر الطاقة العربي» العتيد، في أعين الباحثين العرب الصامدين. ربما أسعفني أحد الأصدقاء برأيه في هذه الحقيقة المؤلمة بقوله: «لا تلق اللوم على من أعد هاتين الورقتين، فالحق قائم فوق رأس من وضع النقاط المرجعية (Terms of Reference) التي تم وفقها تكليف الكتاب بإعداد أوراقهم (!)». في تدخل آخر أثناء استراحات المؤتمر قائلاً في معرض رده على الصديق الأول: «اتق الله يا أخي، أنت تعرف مقدار احترام الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبتول (أوابك) مكانة وواجبات الآخرين الاختصاصية، فهل يعقل أن يطلب من الهيئة العربية للطاقة الذرية أن تبشر أصلاً بعقيدة وجودها، أي الدفاع عن التوجه العربي نحو حيازة الطاقة الكهرونووية، إذ لم تنشأ هذه الهيئة بغرض تعريف الإنسان العربي العادي بمبادئ الاستخدامات الأكاديمية للطاقة النووية (!)».

ثمة صديق ثالث قال: «ربما حال الصراع القائم بين الجنوب (بقيادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية) من جهة والشمال (بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل) من جهة أخرى، حول البرنامج الكهرونووي الإيراني من دون توريث

(١) عدنان مصطفى، «إشكالية وجود السلاح النووي في البيئة العربية»، المستقبل العربي، السنة ٢٣،

العدد ٢٦٦ (نيسان/أبريل ٢٠٠١)، ص ٥٥ - ٨٠.

١١٣١,٦ بليون برميل عند عام ٢٠٠٥، يمتلك العرب نظرياً منها حوالي ٦٦٧,٤ بليون برميل.

● وثمة ٢٩٠٠ بليون برميل بترول قابل للاستخلاص من النفوط بالغلة الثقيل ومن الرمال القارية.

● ويقع احتياطي الغاز الطبيعي قرب ١٨١,٨ تريليون متر مكعب، يكمن حوالي ٢٩,٣ في المئة منها في الأرض العربية.

● ولقد بلغ معدل إجمالي الإمدادات البترولية العالمية عند نهاية عام ٢٠٠٥ حدود ٨٤,٣ مليون برميل يومياً قدمت دول (الأوبك) حوالي ٣٤,١ مليون برميل يومياً منها.

● كما بلغ استهلاك النفط العربي حدود ٦,٤ في المئة من إجمالي الاستهلاك العالمي عند مطلع عام ٢٠٠٦.

● وتجدر الإشارة إلى أن «إمبراطورية النفط الكبرى» تمتلك عالمياً، وبعيد احتلال قواتها الأمريكية - الصهيونية بلاد الرافدين العظيمة، ما لا يقل عن ٦,٤ بليون برميل كمخزون تجاري واستراتيجي، حيث يشكل ٦٨٦ مليون برميل منه الحد الأدنى للمخزون الاستراتيجي في الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى إدراك خلفية الحقائق هذه تمت، بإدارة معالي وزير البترول والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية، عملية عرض البحث الأكاديمي المميز الذي قدمه «معهد أوكسفورد للطاقة» على اللسان الشمالي للدكتور روبرت سكينر (Robert Skinner)، ومن ثم مناقشة مختلف جوانب هذه الرؤية الشمالية، في شأن التطورات الدولية الآخذة

يَسْرَتْ جميعاً لمسيرات شعوب الأرض - من أدنى الأرض إلى أقصاها - تقدمها نحو آفاق البقاء الحَيَّة وذلك على خلفية الاعتماد المتبادل الحق بين الأمم. وهذا ما تنجزه - وبأشكال متفاوتة شتى - ظاهرة وجود «مؤتمر الطاقة العربي» الحضارية العتيدة مثلاً، فوفقاً لهذه الحقيقة، نتبين جلياً عبر فصول «مؤتمر الطاقة العربي الثامن» مثلاً تمسكه بضرورة تفعيل التزام الفكر التنموي الطاقوي العربي إزاء مناقشة: (١) مقومات بقاء ونماء بيئاته العربية - متقدمة كانت أو غير متقدمة - (٢) تطورات وتطلعات بيئات العصر الدولية الراهنة في الشمال والجنوب على حد سواء.

وانطلاقاً من إدراك أن مسيرات التنمية الطاقية البشرية جمعاء قد باتت في تسلق استهلاكها البترولي عند مشارف قمة هابرت (انظر الشكل)، ويقتضي تقدم هذه المسيرات، العربية منها بخاصة، حيازة معرفة علمية/ ميدانية تخص وفرة المصادر البترولية العالمية، كان لا بد للمؤتمر من تقديم هذه المعرفة على لسان رئيس «معهد البترول الفرنسي: IFP» السيد أوليفيه أبرت (Mr. Olivier Appert) الذي تحدث مفصلاً عن حاضر ومستقبل المصادر الهيدروكربونية العالمية. فتبين لحضور المؤتمر أن البشرية تمتلك اليوم مصادر بترولية مؤكدة لا تزيد عن ١٢٦٦ بليون برميل بترول، في حين أشارت معطيات التقرير الثاني والثلاثين للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - ٢٠٠٥ (قيد النشر قريباً) إلى الحقائق التالية:

● لقد تأكد أن الاحتياطي العالمي القابل للاستخراج من النفط يقَعُ في حدود

الربع الأخير من القرن العشرين الفارط.

وتجدر الإشارة في ختام تقويمنا المتواضع هذا، إلى أن ختام المؤتمر كان بهياً، إذ لم يغفل معالي الأستاذ عبد العزيز العبد الله التركي (الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - أوابك) عن إبداء حرصه المشهود وإخلاصه اللامحدود في إطلاع الشعب العربي من المحيط إلى الخليج على أبرز النتائج التي تم التوصل إليها هذا المؤتمر العتيد، داعياً بمنتهى العزم جميع المفكرين الطاقين والتنمويين العرب إلى التشمير عن سواعدهم الفكرية البناءة، والمساهمة في اغناء أعمال «مؤتمر الطاقة العربي التاسع»، الذي يتوقع عقده في الدوحة عاصمة دولة قطر عام ٢٠١٠ بعون الله □

اليوم بناصية أسواق الطاقة العالمية، إضافة إلى تقويم قدر انعكاساتها على الوطن العربي. ولقد شارك في هذا النقاش نخبة مميزة من العارفين في الشأن البترولي الشمالي المعاصر، من بينهم السيد محمد باركيندو (القائم بأعمال الأمين العام لمنظمة أوبك).

ورغم التركيز على الجانب التقني في شأن التعاون العربي في مجال الطاقة (أي النفط والغاز الطبيعي والكهرباء)، فقد أسعد حضور المؤتمر ذلك العرض العام لمشاريع الربط الكهربائي بين مختلف أقطار الوطن العربي، وبذلك استفاق الجميع على إعادة شكل طموح نوعاً ما من أشكال إعادة تأهيل «عقيدة العمل العربي الطاقوي المشترك» التي سبق أن بادعت بها منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول عبر فجر

### تغير وفرة وجود المصادر البترولية العالمية :

(نموذج هابرت (Hubbert's Curve)

معبراً عنه بتطور استهلاك الفرد (مكافئ برميل نفط للفرد في العام) في ما بين عامي ١٩٢٠ و ٢٠٦٠

